تكاثر المليشيات والسلام الصعب في السودان

ملمح عام:

لعبت الميليشيات والقوات الأخرى المساندة لها دورًا كبيرًا علي مدى تاريخ طويل في الصراعات الدائرة في السودان منذ الحرب الأهلية الثانية التي بدأت في ثمانينيات القرن الماضي بين جيش السودان النظامي و الحركة و الجيش الشعبي لتحرير السودان ، حيث عمدت الحكومة المركزية في الخرطوم إلى إمداد القبائل المحلية بالسلاح لمحاربة المتمردين علي حدود الأقاليم المتاخمة لهم. انضمت الجماعات القديمة لهذه المليشيات وتبنت دعايتها التي تلزمهم الدفاع عن الهوية العربية الإسلامية و دعم و مناصرة تحيزات القبيلة ضد المنافسين.

بمرور الوقت تمددت واتسعت المليشيات عبر مختلف أقاليم و مناطق السودان عبر حقب وظروف تاريخية مختلفة لدعم الجيش السوداني في حروبه المختلفة . كون الجيش السوداني هذه المليشيات و تسليحها و تدريبها لحماية النظام القائم والإبقاء على التوازن في الجيش وفي حالات نادرة أخرى لاستبدال قوات نظامية قائمة مثل قوات الدفاع الشعبي وقوات المهمات الخاصة . اتبعت هذه القوات المساندة ذات التجنيد المحلي للجيش النظامي وانخرطت في أنشطة عنيفة تغذيها الحكومة المركزية التي اعتمدت عليها بشكل متزايد في محاربة التمرد خصوصاً في مناطق جبال النوبة و دارفور و النيل الازرق حيث شهدت هذه المناطق ما يعتقد أنه حملات تطهير عرقي عنيفة وواسعة النطاق. عملت هذه المليشيات المساندة للحكومة المركزية علي شرعنة السلطة القائمة بينما عملت القوات النظامية الأمنية الهشة علي بناء شبكات واسعة للتجنيد داخل القبائل بوصفها مصدرًا خصبًا للقوة البشرية للدفاع عن قضايا الجهاد و الدولة و تعزيز الصلات مع المجتمعات المحلية و أحياناً لقمع المعارضة السياسية ، أسهمت هذه المليشيات المنسوبة للدولة في تفشي حالة من عدم الأمن و عدم الاستقرار السياسي و استغلال السلطة بشكل متعسف و انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان.

خلال عهد حكم الرئيس البشير الإسلامي في الفترة من 1989 الي 2019 ساعدت السلطات في تكوين و تمكين مجموعات مسلحة مثل الدعم السريع ، نتيجة لذلك صار الهدف الرئيسي للقوات هي الدفاع عن النظام حيث انخرطت قوات الدعم السريع في حملة ضارية ضد الجماعات المتمردة في دارفور ، لاحقاً و لظروف أيضاً تغيرت أهداف الدعم السريع وتجاوزت مسائل الحوافز المالية و ضمان أمن النظام ، و عقب الانتفاضة الشعبية التي أسقطت النظام الاستبدادي للبشير في العام 2019 غير الدعم السريع طبيعة عمله ليضع الاستيلاء علي السلطة هدفًا واضحًا. منذ أبريل للعام 2023 و بعد عام و نصف من تعاونهما في انقلاب للإطاحة بالحكومة المدنية الانتقالية أنخرط الجيش النظامي و قوات الدعم السريع في حرب ضروس أدت إلى نزوح الملايين و عنف واسع النطاق علي أساس إثني في صراع يفتقر

للسقوف السياسية و الاجتماعية . أميز ما تمخض عن الصراع الدامي نشوء منطقتين مضطربتين سياسياً تتبع لكل من الطرفين ، وأدى ذلك إلى تشجيع ظهور جماعات تتبع لامراء الحرب و مليشيات تناصر الحكومة المركزية.

في هذا السياق، يهدف تحليل هذا الموضوع إلى اختبار كيفية مساعدة عسكرة المجتمعات في مقاومة التمرد ، وهو مما أدى إلى نشوء جيوش موازية أثرت بحدة في الصراع الدامي الراهن ، و تسعي الورقة لاستكشاف طبيعة نمو و تطور عمل قادة المليشيات و كيف استطاعت هذه القوات المتحالفة من تهديد السلم الأهلي وعرقلة الطرق التي تفضي نحو السلام بل و تهديد الأمن و السلم في البلاد المجاورة.

---

*يقدم الموضوع المطروح تحليلًا لوضع السودان السياسي و العنف السائد وتحديات صنع السلام و ذلك باستخدام منهج التحليل الاستقرائي. جُمعت المعلومات من مصادر رئيسية و ثانوية وغطت الاستبانة معظم مناطق السودان و تضمنت الملاحظات والإفادات والتقارير إضافة الي الردود المكتوبة لجمهور عينة المسح و أيضاً وسائل الإعلام والمنشورات المتاحة. لمبررات تخص أمن الأفراد الذين استطلعت أراءهم ، وحُفِظت هوياتهم في سرية تامة. للتحقق من فرضيات الموضوع، ثم كان تفسير و تحليل و تقسيم المسح و المعلومات الثانوية.

ملمح عام للجماعات المساندة و المليشيات المتحالفة مع الدولة و ديناميات السياسة الداخلية

صار نشوء المليشيات ملمحًا أكثر ظهوراً في السياسة الداخلية للبلاد التي تمور بالصراعات و نتج عن ذلك عرقلة أي بارقة أمل نحو السلام و إشاعة الأمن و بناء الدول. و بغض النظر عن أن هذه المليشيات مجرد جماعات مناصرة للحكومة أو قوات مساندة أو قوات تجنيد محلي فإن هذه المليشيات لها القدرة علي التحريض على العنف وارتكاب انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، وفي بعض الحالات المتطرفة بإمكانها إقامة بنية سلطة موازية و منافسة وهذا مما يهدد بالفعل سلطة الدولة ، تبرز هذه الظاهرة بوضوح أكثر في الدول الهشة حيث تضعف قدرة الدولة علي ممارسة حقها في احتكار القوة الشرعية .تاريخياً تسعي الدول إلى إشاعة الأمن بواسطة خلق مليشيات مساندة لها و يؤدي ذلك عادة إلى إحالة دور الجيش النظامي في الدفاع إلى هذه المليشيات كما تلاحظ ذلك في سياسات الدول الإفريقية، حيث تؤثر عوامل مثل عدم كفاءة أجهزة الدولة و مخاوف النظام الأمنية و وجود ضغوط محلية وخارجية علي إنشاء قوات مليشيا تابعة للقوات النظامية القائمة ، و رغم ذلك فإن في العديد من البلاد الإفريقية يواجه المعارضون و المناهضون للأنظمة القائمة عسفًا و بطشًا من هذه المليشيات في المقام الأول. وتحدد بنية هذه القوات ومدى ولائها أو عدم ولائها للدولة تصنيف هذه المليشيات، كما تؤثر أهدافها ودوافعها علي أثرها في النزاعات (أوناموا،نيادرا 2024). كما يتضح من الجدول اللاحق يمكن تصنيف هذه المليشيات بوصفها إما متحالفة أو غير معنية بالدولة:

الجدول 1 : تقسيم القوات المساندة و المليشيات المنضوية للصراعات في إفريقيا:

الجماعات المسلحة	التابعية	مليشيا داعمة	جماعات متمردة	ارهابيين
محور الحكومة	نظامي	شبه نظامي غير رسمية	متمردة (فاعل غير حكومي)	خصم غيرقانوني (فاعل غير حكومي)
المهام	أنشطة نظامية و غير نظامية	أنشطة شبه غير نظامية	أنشطة حربية تستهدف الجيش النظامي للعدو	ارتكاب أعمال عنف و ترويع و أنشطة مستترة
الاستقلال	منخفض	عالي	منافس مستقل	منافس مستقل
الاتجاهات السياسية	متحالف مع النظام سياسياً	متحالف مع النظام سياسياً	يحكم ذاتيا - انفصال- يطيح بالنظام	يهدد استقرار الحكم القائم أو يقوضه و يقيم دولته الخاصة أو إمارته
الأمثلة	المليشيات الطائفية- قوات الدراويش (الصومال) - قوات المشتركة للمهام المدنية (نيجيريا)	كتائب الحذر الشعبي (انغولا) قوات الجماعة الشعبية (نيجيريا) قوات انيمباركور (بوروندي)	أزواد(مالي) جبهة تقراي (أثيوبيا) قوات جبهة الشعبية (الكونغو) قوات بيافرا (نيجيريا) قوات أمباوزنيا (الكاميرون)	بوكو حرام و القاعدة في المغرب العربي و الشباب الصومالي

المصدر: (المركز الإفريقي للدراسات الاستراتيجية 2021،كونيكا 2024 ،و فيلباب براون 2020)

على مدى التاريخ المعاصر صارت المليشيات و الجماعات المساندة الأخرى سمة حاسمة ومصاحبة لمشهد الصراعات في إفريقيا، و تؤثر أفعالهم بشدة على الأحداث خلال الحروب أو بعدها، وتعمل بطبيعتها على إطالة أمد الأعمال العدائية و تسهم بشكل كبير في حالة عدم الأمن وعدم الاستقرار. نشأت بعض الجماعات المساندة للحكومات نتيجة لتغير في طبيعة المهددات التي تستهدف الدولة مثل صعود الجماعات الإقليمية المسلحة و نمو أنظمة الاستبداد القابضة علي السلطة (اوناموا و نيادرا 2024) و تستغل دوماً القوات المساندة في قمع المعارضة، وفي بعض الأحيان تنخرط في صراعات طائفية و ترتكب أعمال تطهير عرقي وإشاعة العنف داخل الدولة مثل ما حدث في العام 1994 في رواندا من إبادة ضد التوتسي في حرب الحكومة ضد الجبهة الوطنية الرواندية ، و سقوط طائرة الرئيس جوفيال هبريمانا و مقتله الذي يتبع للهوتو(مرصد حقوق الإنسان 1999) ، و كما حدث في إفريقيا الوسطي عندما قتلت مجموعة سيليكا و هي تحالف جماعات إسلامية عددًا من المسيحيين خلال العام 2013 و 2014 فردت جماعة بالاكا بعنف مضاد باستهداف المجتمعات الإسلامية (مرصد حقوق الإنسان 2014). و قد تصير المليشيات المحلية مصدر توتر وتذكي الصراعات بين الحكومات القومية والأقاليم داخل إفريقيا نفسها ، كما أن بروز قوي إقليمية مثل لايوهايلي في إقليم أمهرا ضد الجيش الأثيوبي يعقد من فض النزاعات ويجعل من الفيدرالية أكثر هشاشة (تسيغا 2021). لأجل مواجهة العنف الإثني وعدم الاستقرار وتهديدات الإرهاب فقد نمت قوة هذه الجماعات المساندة باطّراد لتشكل خطرًا داهمًا على الحكومات و المجتمعات المحلية، علي سبيل المثال ما حدث في نيجيريا في غرب إفريقيا من جماعة اليقظة النيجيرية و القوات المشتركة للمهمات المدنية في نيجيريا أيضاً حيث تم ربطهما بأنشطة إجرامية و جني الأموال من الصراع و انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان (فيلباب و براون 2020) . في حالات أخرى مشابهة نجد أن الميلشيات المنظمة الموالية للأنظمة الحاكمة والجماعات المسلحة الداعمة للحكومات مثل كتائب اليقظة الشعبية في أنغولا و قوات أمبريكناوير في بوروندي وشباب حول الرئيس بايا في الكاميرون مسؤولة عن انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، وسحلت بعنف المعارضة المدنية و قوضت الحقوق الديمقراطية الأساسية للأفراد، كما أضعفت من مهنية الجيش النظامي حيث عكست الاستبداد و الفساد المتفشي في الأنظمة الحاكمة (المركز الإفريقي للدراسات الاستراتيجية 2021) .

بناء علي النقاش الذي تقدم يتضح بجلاء أن تشكيل قوات مساندة و جماعات تابعة موازية للقوات النظامية في الأقطار غير المستقرة يقود حتماً إلى تهديد سلطة الدولة المركزية ويؤدي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان و يصعب من اجراء اصلاح للقطاع الأمني بل و يهدد الأمن الإقليمي برمته، تشكل تلك القوات المساندة الموازية خطرًا ماحقًا على وحدة البلد و نسيجه الاجتماعي. يتطلب معالجة هذا الامر الشائك منهجًا شموليًّا يخاطب جذور مسببات العنف و يشجع الحكم الراشد و تقوية مؤسسات الدولة.

سياق متسلسل للمليشيات المساندة المتحالفة مع الدولة و السياسة الداخلية في السودان:

ظل السودان علي حالة عدم الاستقرار منذ أن نال استقلاله قبل سبعة عقود في العام 1956 و يتضح من هذا كيف صحبت الحكومات الشمولية ظواهر العنف و انفراط الأمن و صنع عدم الاستقرار. الحرب الأهلية هي أبرز المحطات وهي تاريخية المنشأ و معقدة المراحل ولها مسبباتها والفاعلون فيها، بدأت من الجنوب و انطلقت لتشمل مناطق أخرى في البلاد وهددت الأمن والاستقرار السياسي وجعلت من السلام الدائم حلمًا بعيد المنال، وكان للميليشيات القبلية دور بارز في الحروب الأهلية عبر العقود الممتدة .

في عقد الثمانينات عندما امتد القتال من جنوب السودان إلى جبال النوبة و النيل الأزرق في الشمال سعت الحكومات المختلفة لاستقطاب قبائل محلية لمحاربة المتمردين و بدوا حملات التجنيد لضم أفراد القبائل المتاخمة للمناطق المضطربة في الغرب و الجنوب الغربي.

انضمت قبائل البقارة من الرعاة خصوصاً الرزيقات و المسيرية إلى قوات المراحيل و كانوا بالأساس في تحالف القبائل العربية الذي انعقد في عام 1987 (ضحية .2005) و كان هذا تدشين أول ميليشيا تنضم الي الجيش و تقاتل التمرد في ذلك الصراع ، و استغلت الحكومة نفوز تلك القبائل السياسي و الديني و القبلي لمصلحتها إضافة إلى تعطش القبائل لضم الأراضي و المراعي و المكاسب المالية التي يمكن جنيها من الحكومة نظير تلك الخدمات وصب ذلك في مصلحة الحكومة في نجاح حملات التجنيد ، تميزت تلك القبائل بشدة المراس في القتال واتسمت قوات الحكومة بالضعف من جانب أخر، وهذا مما شجعهم أكثر للانخراط في القتال ، واستفادت الحكومة أقصى فائدة من المجندين محلياً الذين انضموا لتلك القوات المساندة، لتنقل العنف و العمليات العسكرية تدريجيا إلى مناطق أخرى مثل جبال النوبة والمناطق المتاخمة لجنوب السودان. وتغير الخطاب التعبوي بتشجيع من الحكومة في ذلك الوقت لتطلق علي قوات المراحيل لفظًا جديدًا هو المجاهدين لكونهم يقاتلون للدفاع عن العقيدة و الوطن.

عندما تسلمت الجبهة القومية الإسلامية الحكم في العام 1989 صار عنصر الدين هو المقدم لما دونه ، حيث أنشأوا قوات الدفاع الشعبي بمجرد استيلائهم علي السلطة ، هذه القوات بالأساس تقوم علي مباديء إسلامية جهادية لمحاربة غير المسلمين في جبال النوبة و النيل الأزرق، و من وقت مبكر ركزت الحركة الإسلامية على تجنيد المجاهدين ومن بعدهم جندت النشطاء و الطلاب و الشباب خصوصاً من مناطق وسط و شمال السودان (مسح الأسلحة الخفيفة 2017) و كان الغرض الأساسي من إنشاء هذه القوات أن تكون قوات احتياط للجيش النظامي و أن تحمي النظام من أي خطر يحتمل أن يتهدده سواء عسكري أم من المعارضة المدنية ، غير أنه و في وضع فريد فإن المليشيا المرتبطة بقيادة الحركة الإسلامية تقدم المقاتلين فيها للانضمام للجيش وتفوقوا علي قوات الدفاع الشعبي من حيث التدريب و التسليح و كان

المقصد أن يمثلوا قوات احتياط داعمة علي اهبة الاستعداد وقت الحاجة و زاد عددهم عن 100 ألف مقاتل (تقرير مسح الأسلحة الخفيفة 2017) .

عندما اندلعت حرب دارفور فجأة دون مقدمات سارعت الحكومة إلى تكوين مليشيا جديدة لتقاتل التمرد ، تكونت هذه المليشيا بالأساس من القبائل العربية و من الأبالة (رعاة الإبل) علي وجه الخصوص، وهم من مناطق شمال دارفور و كانوا في حالة نزاع دائم في حيازة الأراضي مع القبائل غير العربية وهي التي تتهم بدعمها للتمرد ، هذه المليشيا عرفت في وقت لاحق بالجنجويد. في سعي الحكومة لقمع التمرد و انتشاره في مناطق مختلفة في دارفور و لعدم ثقة الحكومة في صلابة قواتها و في مقابل ديناميات مشهد سياسي متغير وبوادر عدم ولاء داخل المليشيا وهو مما ينذر بالأسوأ؛ قررت الحكومة إنشاء قوات الدعم السريع و هي مليشيا متطورة تتكون من قوات حرس الحدود و مجندين من عدد من القبائل العربية في كردفان و دارفور. بعد تكون قوات الدعم السريع و انتشاره في ساحات الحرب في دارفور نقلت الحكومة تلك القوات الي ساحات حرب أخرى في جبال النوبة في جنوب كردفان و النيل الأزرق للدفاع عن النظام حيث استغل النظام الإسلامي الفاسد في السودان عوائد النفط لتمويل عمليات عسكرية مكثفة و دعم القوات الأمنية لقتال التمرد والحفاظ على السلطة. هذا الانفاق الهائل توجه نحو بناء شبكة من أمراء الحرب للتجنيد و شراء السلاح ودفع المال لجماعات مسلحة محتملة و تنظيم قوات الاسناد المتحالفة مع الحكومة في مدن تحت سيطرة النظام، وهي التي كانت تقدر حينها بالعشرات.

الجدول 2 : توزيع قوات المليشيا و المجتمعات المضمنة في السودان للعام 2016:

الإقليم	المليشيا	المجتمع المعني - الأصل
دارفور الكبرى	قوات الدفاع الشعبي –حرس الحدود –الرحل المسلحين – مليشيا المحاميد- مليشيا جلول- مليشيا كبر- مليشيا الميدوب – الدعم السريع –مليشيا الحدود	محاميد، رزيقات، أبالة عرب ، ماهرية رزيقات، أولاد زايد ، أولاد عيد ، أولاد كليب، الماهرية ، أولاد راشد ، بني هلبة ، المهادي ، أولاد منصور ، بني حسين، مسيريو و تعايشة ، سلامات و زيادية ، برتي' تنجر ،ميما، برقد، ميدوب، عرب تشاد ، تشاديين غير عرب مثل التامة و الوديان ، جمهورية إفريقيا الوسطي و ليبيا
جنوب وغرب كردفان	قوات الدفاع الشعبي	المسيرية
النيل الأزرق	قوات الدفاع الشعبي	فلاتة (بولا) ، هوسا، عرب

***مصدر (تقرير الأسلحة الخفيفة 2017)**

و بتواصل الحروب وانتشارها تكرست ممارسات حكم الجبهة الاسلامية القومية و ذلك طوال عهد حكمها في تعبئة و حشد المجتمعات المحلية و دعم و تبني المليشيات لمحاربة التمرد و استخدام سياسة فرق تسد بين بطون القبائل و منح القبائل حوافز سياسية و اقتصادية و خلق وحدات إدارية و سياسية أصغر للتنافس في دارفور، وقد عملت هذه المليشيات تحت إمرة الجيش النظامي بهدف أوحد هو دعم النظام القائم و محاربة المتمردين في دارفور و جبال النوبة و النيل الأزرق ، رغم التمايز بينهم في الأصول والمستوى الذي يمكن أن يبلغه التمرد. تطور نشاط المليشيات لتشارك في الصراعات داخل القبائل المتحالفة نفسها و يعود ذلك لحزازات قبلية قديمة و نزاعات حيازة الأراضي و معارك حول السلطة و الموارد، علي ذات الصعيد تسببت الانتهاكات التي ارتكبتها هذه المليشيات و عدم ولائها الكامل للحكومة في حالة مزرية من عدم الأمن والاستقرار خصوصاً في مناطق غرب كردفان و دارفور، كما أن الحكومة كانت في كثير من الاحيان تذكي التوترات بين مجتمعات القبائل العربية و غير العربية و توغر صدورهم وتتهم المجتمعات غير العربية بدعم و مساعدة الحركات المسلحة، بل سعت الحكومة في الفتنة بين أفراد المليشيات المتحالفة معها نفسها كما حدث لقائد الجنجويد موسي هلال.

و كانت قوات الدعم السريع أحدث المليشيات التي أُنشِأت و شرعنت خلال عهد الرئيس البشير (2019/1989) ،و تحت قيادة الرئيس السابق البشير شهدت قوات الدعم السريع تطور فيما يخص التنوع الاثني و الموارد الاقتصادية و النفوز السياسي.

في بداية الإنشاء كان جهاز الأمن و المخابرات الوطني ذا إمرة على قوات الدعم السريع بوصفهم حرس الحدود حيث قدم الجهاز عصارة خبرته التنظيمية لقوات المليشيا ، و بعد الإطاحة بحكم الرئيس البشير 2019 وجد أن قوات الدعم السريع مرجعيتها القانونية قانون القوات المسلحة السودانية و تستمد شرعيتها بالتبعية المباشرة لرئيس الجمهورية و القائد العام لقوات الشعب المسلحة حسب ما حدده قانون 2017 (تقرير مسح الأسلحة الخفيفة 2017) . كان الهدف الرئيسي من إنشاء قوات الدعم السريع هو حماية الحكومة من الحركات المتمردة في مناطق جنوب كردفان و النيل الازرق و دارفور لذا كان من الحكمة وضع خطة لمستقبل مقبول و متوقع لهذه القوات ، ولاعتمادها الكامل علي هذه القوات بدأت الحكومة بالتدرج في التخلي عن وضع الجيش النظامي أولوية مقدمة ، إضافة لذلك فإن قوات المليشيا انخرطت في عمليات حيازة للأراضي و جني الأموال من الحرب والتعدين في مناجم الذهب في السودان و اليمن (غلوبال ويتنس 2019) .و قد دفع الآلاف من المواطنين حياتهم في هذه الحرب و صار الملايين بين نزوح و لجوء و شاعت مشاهد التطهير العرقي في كثير من المناطق بعد أن اندلع قتال ضارٍ بين الطرفين المتحالفين الجيش السوداني و قوات الدعم السريع من أجل

السيطرة السياسية و العسكرية بعد أن أفلحوا في الإطاحة بحكومة مدنية انتقالية بعد عام و نصف فقط من بداية حكمها.

وبعد انتشار الحرب وتهاوي الاقتصاد واضطراب أساس الدولة الهش وتهدد نسيجها الاجتماعي ينذر الأمر بوحدة الدولة نفسها فصارت علي المحك، و تفاقم الصراع و استطال أمده و صارت حرب بالوكالة يسهم فيها فاعلون من الخارج و الداخل بفعالية كان لكل منهم أهدافه المعلنة و المستترة ، قدر عدد الضحايا باكثر من 150 ألف قتيل نتيجة للقتال الدامي بين الجيش السوداني و قوات الدعم السريع و تسببت الحرب في أكبر أزمة جوع و نزوح يشهدها العالم المعاصر حيث نزح أكثر من 13 مليون مواطن عن منازلهم و يحتاج 30 مليون مواطن إلى مساعدات إنسانية عاجلة (دوناري 2025) ، وتهاوى الاقتصاد وحل الخراب بالكثير من المدن .

ويتضح من ما تقدم ذكره و بجلاء أن إنشاء الحكومات للمليشيات و تمكينها وانتشارها خصوصاً في عهد حكومة الجبهة الإسلامية القومية منذ بداية حكمها في العام 1989 لأجل قمع حركات التمرد والخصوم السياسيين و للحفاظ على النظام قد تمخض عن مهدد أمني داهم هدد الاستقرار برمته و عرقل عملية التحول السياسي السلمي وعاق طريق السودان نحو السلام.

أضعف البروز السافر لهذه المليشيات مثل قوات الدعم السريع مؤسسات الدولة الأمنية والسياسية و العسكرية و هدد وحدة البلد و سلامة أراضيه، حيث نمت هذه المليشيا كالنبت السرطاني لتعادل الجيش النظامي، بل تتفوقعليه ، كما أن عدم سيطرة الحكومة على الأقاليم و المناطق التي تعمل فيها هذه المليشيات بكفاءة و نشاط أدى لحدوث موجات من العنف وعدم الاستقرار و سلسلة من الحوادث التي هددت الأمن القومي ووحدة البلاد وأظهر الصراع المتواصل في دارفور و مناطق أخرى من السودان أيضاً هذه المعضلات.

<u>انتشار المليشيات المسلحة و السياسة في سودان اليوم:</u>

أندلع القتال بين الجيش السوداني و قوات الدعم السريع صبيحة 15 ابريل 2023 و تركز ميدان المعركة أولاً في العاصمة الخرطوم قبل أن يمتد كالنار في الهشيم إلى دارفور في غرب السودان و ينتقل بعد ذلك إلى مناطق النيل الازرق و وسط السودان. و نتج عن القتال الضاري من أجل السيطرة السياسية للبلاد بين قادة حرب الوكالة الفريق البرهان والفريق حمدتي دمار هائل للبنية التحتية و تدمير مؤسسات الاقتصاد و موجات من التطهير العرقي ، و رغم ذلك لم يسجل نصر عسكري حاسم و لم يحصل فض للنزاع طويل الأمد. في الوقت الراهن تحكم قوات الدعم السريع قبضتها على أجزاء واسعة من كردفان و دارفور بينما أفلح الجيش النظامي وحلفاؤه من المليشيات في استعادة سنار والجزيرة وفي وقت لاحق سيطروا علي العاصمة

الخرطوم. ارتكبت قوات الدعم السريع والمليشيات المتحالفة معها فظائع شنيعة تمثلت في الاغتصاب وارتكاب المجازر والتطهير العرقي في المناطق التي استهدفتها، و تدعم هذه الفظائع المزاعم الرائجة أن قوات الدعم السريع ارتكبت انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان واقترفت جرائم ضد الإنسانية. كما تروج دعاوى أن الجيش السوداني و حلفائه من المليشيات ارتكبوا فظائع في مناطق غرب دارفور و ولاية الجزيرة، كما أفادت التقارير.

وباستمرار أمد الحرب انخرطت الأطراف المتقاتلة الجيش النظامي و قوات الدعم السريع والمليشيات المتحالفة معهم في حملات تجنيد مكثفة و انحازت فئات كثيرة من المجتمعات المحلية لأحد الأطراف والتزمت إرسال المجندين للقتال في صفوفهم، ورغم ذلك فإن الجيش يدعم منظمات و جماعات تنتهك القانون (مثل تيارات الإسلاميين التي حُلّت) للحصول على شرعية الامر الواقع بالنصر العسكري. و بجنوح الطرفين في اعمال السلب أمعن الصراع في إيغار الصدور و إذكاء الخصومات بين الإثنيات المختلفة ومالت المجتمعات المحلية لخيار الدفاع عن النفس و شاع الشعور بعدم الأمان و ساعد كل ذلك في نمو وانتشار المليشيات المسلحة خصوصاً في مناطق سيطرة الجيش النظامي. و رغم أن الدعم السريع قد نجح في عقد تحالفات مع عدد من أمراء الحرب فإن مليشيات ذات أساس قبلي محدود قد انسحبت نتيجة انقسامات داخل القوات كما يوضح الجدول أدناه.

في سريالية المشهد السوداني المتغير فإن هذا التعقيد يزيد من احتمال عسكرة المجتمع و نشوء مليشيات مسلحة داخل المجتمعات نفسها، جمعت واجهة عريضة تدعي المقاومة الشعبية المسلحة تحشد للمقاتلين للقتال في صف الجيش النظامي عدد من الجماعات التي تطوعت بالقتال لها خلفيات إقليمية وقبلية محددة و أطلق على منسوبيها اسم "المستنفرون "، تعمل غالبية هذه الجماعات بشكل مستقل فيما يلي التنظيم و التمويل رغم وجود بعض الاختلافات فيما بينها بشأن مستويات التجنيد و الجاهزية لمنسوبيها. تعتبر كتائب البراء بن مالك و هي مليشيا إسلامية بامتياز، الحليف الرئيسي للجيش النظامي و هم الأكثر نشاطا و الاكثر انتشارا في المناطق الحضرية و يركزون في حملات التجنيد علي الشباب اليفع وصغار السن، و يستخدم أعضاء الكتيبة شعارات و خطاب الحركة الإسلامية وفصائلها المسلحة منذ اندلاع الصراع. و تصنف مجموعة أخرى تسمي فصائل المقاومة الشعبية السودانية وهي تيار إسلامي أيضاً ، و بعد اشتراكهم في لجان المقاومة بهدف الإطاحة بحكم البشير تحالفوا مع الجيش السوداني خلال الحرب و يشتهرون باسم (غاضبون بلا حدود) وكانوا قد شاركوا بفعالية في فترة التظاهرات الشعبية التي أطاحت بحكم البشير واتسمت تظاهراتهم بالعنف عكس لجان الثورة السلمية ، هذا التيار تمدد خلال فترة الحرب ليستقطب الكثير من الشباب من المجتمعات المحلية و الناشطين في لجان المقاومة و تقدر تقارير أن عددهم يربو الآن على ألفي مقاتل (النور 2024) .

حدث تغيير كبير مؤخراً إذ أعلنت فصائل الحركات المسلحة التي وقعت علي اتفاق جوبا 2020 أنهم سوف يقاتلون لجانب الجيش السوداني تحت اسم القوات المشتركة ليتخلوا عن موقع الحياد الذي تبنوه منذ اندلاع الحرب. فتح باب التجنيد وأُقيمت معسكرات تدريب داخل و خارج السودان خصوصاً في إرتريا جارة السودان، وتمثلت الأهداف التي ضمتهم في قسمة السلطة وتلبية طموحات سياسية فردية والتاثير الفاعل في مرحلة سياسة ما بعد الحرب و التكتل في جبهة واحدة ضد قوي الحرية و التغيير و التحول الديمقراطي. يعكس الواقع علي الأرض أن القوات المشتركة تتمتع ببعض الاستقلالية في إدارة العمليات العسكرية و يعتقد أن لها ميزة تفضيلية في قتال قوات الدعم السريع في كردفان و دارفور رغم تحالفهم الوثيق مع الجيش السوداني. و تنقسم القوات المشتركة التي تقدر أعدادها ب 60 الف مقاتل إلى أربع فصائل و هي قوات التحالف السوداني و حركة و جيش تحرير السودان و قوات المجلس الانتقالي و قوات حركة العدل و المساواة التي يقودها جبريل إبراهيم بينما يقود اركو مناوي جيش تحرير السودان و قوات تجمع تحرير السودان (علي 2025 و النور 2024) ، كم تم استنفار و حشد عدد من المليشيات للانضمام للقوات المشتركة ، و ذكرت التقارير أن ثلاثة من الأجنحة التي تقاتل لجانب القوات المشتركة تجمعت لتقاتل تحت راية المقاومة الشعبية و ذلك بعد وقت وجيز من إعلان معركة الفاشر ورغم أن هذه القوات تقاتل لجانب الجيش في الإقليم الأوسط "الجزيرة" وشمال الخرطوم إلا أن قواعدها الرئيسية في الفاشر و في الطريق الذي يربط شمال دارفور بشمال السودان خصوصاً في منطقة الدبة. تخلي العديد من أبناء النوبة في ولاية الجزيرة عن الجيش و انضموا لقوات الدعم السريع ، و تحول ولاء قوات درع السودان بقيادة كيكل من الدعم السريع لينضم للجيش السوداني وسط قتال حامٍ بين الفريقين.

في الواقع يقدر عدد الحركات المسلحة بي 92 حركة في السودان قبل نشوب الصراع الحالي ، تعمل 87 منهن في دارفور وحدها و تعمل خمس حركات في كردفان و النيل الأزرق ووسط وشرق السودان (سكاي نيوز 2023). و ظهرت و انتشرت المليشيات القبلية والأيدولوجية في السودان منذ سقوط الخرطوم و استيلاء الدعم السريع علي ولاية الجزيرة و اتخذت قواعد وحضورًا فاعلًا في وسط السودان و لجهة الجنوب ناحية ولاية النيل الأزرق، و كان تحالف هذه المليشيات مع أحد الاطراف أو ذلك في هذا الصراع خصوصاً مع الجيش السوداني قد أثر بشكل ملحوظ علي زمن ومجرى الصراع. و بينما نشأت بعض المليشيات و انضمت لاهداف عسكرية بحتة فإن البعض الآخر انضم ليقاتل دفاعًا عن النفس أو سعيًا نحو السلطة السياسية (مثل حال الإسلاميين) أو للتكسب وجني المال من الصراع، و عملت حكومة الجيش علي تجنيد هذه المليشيات وتدريبها و استخدامها في الحرب و القتال لكسب مصالح سياسية راجحة و أبرز تجنيد المليشيات قيادات قبلية وأمراء للحرب و تسبب في تشظٍّ اجتماعي حيث قام التجنيد لحد بعيد علي تحيزات سياسية و إثنية و إقليمية، و يتضح تصنيف هذه المليشيات

وأدوارها في الصراع المتطاول المحتدم وتأثيرها الكبير علي المشهد السياسي الراهن في السودان كما نوضح لاحقاً.

المجموعات المسلحة و المليشيات القبلية المتحالفة مع القوات المسلحة السودانية:

أولاً : الحركات المسلحة و المليشيات المتحالفة مع القوات المسلحة:

القوات المشتركة (تجمع قوات مناوي وجبريل إبراهيم وطمبور) ، قوات درع السودان كيكل ، كتيبة البراء بن مالك و تيارات إسلامية أخرى من ضمن هذه القوات ، تستضيف كل ولايات السودان هذه القوات الجزيرة ، سنار ، شمال دارفور ، شمال كردفان و شرق السودان (ولايات القضارف و كسلا و البحر الأحمر) ، و تعمل كل هذه القوات في طوق جماعي أو على انفراد ، و لهذه القوات حضور قوي في ولاية الجزيرة إذ تنتشر في مدنها و فرقانها و تنخرط في حملات تجنيد من الكنابي أو المناطق المهمشة و تستهدف النازحين من مناطق غرب السودان و الافراد المغمورين الكادحين. إضافة الي ذلك فقد أنضم عدد من أفراد يتبعون للدعم السريع إلى القوات المشتركة وكتيبة البراء بن مالك بناء على الإثنية والأصول الاجتماعية. و تحتفظ قوات درع السودان كيكل و القوات المشتركة و كتيبة البراء بن مالك في مدن الحصاحيصا و مدني و أربجي بمعسكرات للتدريب و مكاتب للتجنيد و مكاتب إدارية. و تنتشر قوات إسلامية المبدأ مثل كتيبة البراء بن مالك و لواء عبد الله جماع و المستنفرين الذين تبع بعضهم القوات المسلحة السودانية و تبع بعض أخر كتيبة البراء بن مالك كما تتواجد قوات الحركة الشعبية شمال مالك عقار بكثافة في ولاية سنار.

تعمل جماعات الإسلاميين بنشاط في الولاية الشمالية خصوصاً في محليات الدبة و مروي و تشمل القوات الكتيبة الإستراتيجية وقوات المهام الخاصة و كتيبة البراء بن مالك و يقوم جهاز الأمن و المخابرات الوطني بدور الحماية، وللقوات المذكورة صلات وثيقة بحزب المؤتمر الوطني المنحل، و تعرف أيضاً هذه القوات بكتائب الظل. و كما كانت قوات الدفاع الشعبي خلال حكم الإسلاميين فإن الحشد و التجنيد و التعبئة للمستنفرين و المقاومة الشعبية علي أشده في الولاية. و علي غرار جيش تحرير السودان مناوي فإن لقوات طمبور وجودًا فاعلًا في المنطقة وولاية البحر الأحمر و تُعَدُّ كتيبة البراء بن مالك الأقوى نفوذًا و الأكثر انتشارًا في الولاية الشمالية و انضمت لهم لاحقاً في ذات الانتشار قوات درع السودان –قطاع نهر النيل و جيش تحرير السودان مناوي و المقاومة الشعبية أو ما يطلق عليهم المستنفرون، والتي تنتشر بكثافة في شمال دارفور و تساند القوات المشتركة و الجيش كثيراً ، و خلال حصار الفاشر انتظم شباب المجتمع المحلي و معسكر زمزم في وحدات عسكرية لفك الحصار و تداعت عدد من الكيانات للمشاركة الفاعلة في العمليات العسكرية ، و ينطبق الأمر نفسه علي المليشيات و الحركات المسلحة في ولاية شمال كردفان وهي التي تضم عددًا من الحركات المسلحة حيث تنتشر جماعات الإسلاميين كما تنتشر قوات درع السودان كيكل و القوات

المشتركة –عبد الله جنا و كتيبة البراء بن مالك ، و تتمثل جماعات الإسلاميين في قوات البنيان المرصوص و هي مجموعة ضخمة الحجم كما تنتشر الكتيبة الإستراتيجية ولها 500 فرد معظمهم كانوا في عداد المتمردين قبل عودتهم ، كما تستضيف الولاية وحدات عسكرية ذات أساس قبلي مثل جيش أبوجبة و الذي عماد قواته من قبيلة الحمر التابعين للحركة الاسلامية و هربوا للولاية عقب سيطرة الدعم السريع علي النهود.و يضم جيش تحالف كردفان قبيلة النوبة و الشويحات و يقوده ود إبراهيم كما أن قوات المهام الخاصة و هي تضم أفرادا من الجيش و جهاز الأمن أيضاٍ جزء من هذا التحالف الواسع.

يتضح من هذا التصنيف أن للمليشيات والحركات المسلحة منسوبين أساسه طيف متنوع من الإقليمية و الإثنية، أكثر المليشيات إنتشار في هذه الولايات في كردفان قوات درع السودان و كتيبة البراء بن مالك و فصائل حركات دارفور على الترتيب المدرج نفسه ، و تواصل المليشيات في حملات التجنيد و نشر القوات و تعزيز القوات في هذه المناطق أثناء قتالها المباشر في صف الجيش في المعارك ضد الدعم السريع ، و يتكون عماد المجندين في هذه القوات و المليشيات من فصائل الاسلاميين و الاهالي المهمشين و أصحاب السوابق من لهم تاريخ جنائي و عناصر سابقة لقوات الدعم السريع.

ثانياً:ميلشيات محلية السيطرة و التشوين تقودها القوات المسلحة السودانية:

هنالك العديد من الحركات المسلحة المحلية وهي غير نظامية تقودها القوات المسلحة وتشرف علي تدريبها وإدارتها خصوصاً في دارفور وولايات البحر الأحمر، قامت هذه القوات علي أساس قبلي وإثني بحت ، علي سبيل المثال قوات قبيلة التامة بقيادة سيف تامة ويصل عددها إلى 5 الف و خمسمائة و تضم أفرادًا من قبائل أخرى وقوات صادق فكة في شمال دارفور في غرب السودان و تلقت هذه القوات في الفاشر تدريبًا من الجيش ، هناك قوات داقوجة و عدد مقاتليها بين 800 وألف مقاتل وهي جزء من القوات المشتركة ، ويستعان بهذه القوات عند الحاجة عندما تدور معارك مع الدعم السريع و يعملون مرتزقة بالحصول علي قطع السلاح التي تخلي عنها المقاتلون في المعارك. في شرق السودان تكونت مليشيات علي ذات الشاكلة و هي علي تنسيق تام من القوات المسلحة وتحظى بدعمها الكامل حيث برزت العديد من الحركات المسلحة بعد اندلاع القتال في الخرطوم ، وأقام بعضها معسكرات للتجنيد و التدريب في أرتريا و يقود ابراهيم داود الجبهة الشعبية المتحدة للإقليم الشرقي، وابراهيم دنيا الذي يقود حركة تحرير شرق السودان ، و محمد طاهر بيتاي الذي يقود مؤتمر البجا القيادة الموحدة (علي 2025) كما انضمت مجموعة من المتطوعين المحليين للجيش السوداني بعد أن أدرجوا أسماءهم بغرض التجنيد.

قامت هذه القوات في إقليم شرق السودان علي أساس قبلي بحت حيث علت الاعتبارات السياسية فوق ولاءات الكيانات الاجتماعية المحلية.

ثالثاً:مليشيات و أطراف علي أساس قبلي إقليمي:

هذه التصنيف لهذه الأجنحة المسلحة يقوم بالأساس على أصول إقليمية وقبلية حيث تكونت هذه الفصائل قبل نشوب الحرب أو مباشرة بعد بداية الحرب التي اندلعت في 15 من أبريل 2023 ، و ذلك في ولايات كردفان و دارفور في غرب السودان وولايات البحر الأحمر في شرق السودان ، ضمن نطاق هذا التصنيف تقع منظمات وجماعات سياسية ذات إثنية محددة و لها مليشيا مسلحة، علي سبيل المثال اتحاد الحمر الذي يضم 5 ألف مقاتل للدفاع عن أراضيهم في غرب كردفان بالتعاون مع الجيش السوداني ، إضافة الي فرع الحمر في قبيلة المسيرية في غرب كردفان و هذان مثالان لأجنحة مسلحة للقبيلة التي تدعم الجيش السوداني في كردفان (النور 2024). في جنوب كردفان تجمعت بعض قبائل النوبة للدفاع عن مدنهم مثل الدلنج و كادوقلي ، و هناك المساليت و الزغاوة و الميدوب في شمال و غرب دارفور. و في شرق السودان بالذات في ولاية البحر الأحمر تكونت جماعات سياسية ذات صلات إثنية ثم تشظت، مثل مؤتمر البجا الذي يقوده موسي محمد أحمد و مؤتمر البجا القومي وتحالف أحزاب و حركات شرق السودان (وحدة الكفاح المسلح) بقيادة شيبة ضرار، تدعم هذه المجموعات الجيش السوداني و تنسق مع الجيش السوداني و تتعاون لصلاتها السياسية و الاجتماعية الوثيقة ، غير أن الكثير منها لم يشارك في قتال مباشر حتى الآن.

رابعاً: رجال القبائل و العصابات المحلية:

هنالك مجموعتان أولاد قمري والأسود الحرة التي يقودها الشاذلي و هما مليشيتان محليتان عملتا من قبل أعمالّا غير شرعية كالتهريب وانخرطوا الآن في التعدين الأهلي في الذهب وتهريبه عبر حدود دارفور و كردفان و الحدود السودانية الليبية ، وعلى الجيش السوداني التعامل معاهم بخصوص الأنشطة غير الشرعية بعد نهاية الحرب ،ويكلفون عادة بمهمات غير قتالية مثل التجول و مراقبة الحركة في الصحراء و المحطات و الارتكازات الخارجية و الطرق. و يعتقد أنهم يقعون تحت إشراف السلطات في الولاية الشمالية تحت إمرة الكتيبة الإستراتيجية، هذه المجموعات أساءت استغلال السلطات الممنوحة لهم بارتكاب مخالفات عديدة و أعمال غير شرعية.

<u>2/ المجموعات المسلحة و المليشيات المتحالفة مع الدعم السريع:</u>

انضمت وحدات قبلية و عدد من الجماعات المسلحة للدعم السريع لتقاتل إلى جانبه في حربه ضد الجيش النظامي ، هذه المجموعات المسلحة مثل الدعم السريع تماماً تتكون بناء علي أصول قبلية بحتة وهم في غالب الأمر مجندون وأقاربهم من كبار قادة الدعم السريع من الرزيقات و المسيرية تربطهم علاقة الدم ، و تتركز معظم هذه الجماعات المسلحة في ولايات غرب دارفور و كردفان و دارفور ، في شرق و جنوب دارفور في مدن مثل نيالا والضعين

وهم قلاع حصينة تدين للدعم السريع بالولاء الكامل و له النفوذ السياسي والاجتماعي المطلق. وتنتشر قوات الدعم السريع و تحكم قبضتها على شمال دارفور وتهيمن على المدن والقرى والفرقان بما فيها الفاشر التي تضعها تحت حصار مطبق منذ ما يقرب عامين وتسيطر قوات الدعم السريع علي مناطق رئيسية مثل المثلث الحدودي و كرب التوم و مليط و المالحة. هنالك قوات تقف علي الحياد مثل قوات حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد النور تتركز في قواعد في جنوب دارفور بالاضافة الي قوات تحرير السودان بقيادة الطاهر حجر وجيش تحرير السودان بقيادة الهادي إدريس الذين تحالفوا مع الدعم السريع ، وتسيطر قوات الدعم السريع علي غرب دارفور بالكامل و كذلك علي مناطق واسعة من شمال كردفان خصوصاً حول الأبيض كما أنهم ينتشرون في مناطق غرب كردفان و في مدن النهود و الخوي اللتين تسيطر عليهما منذ مايو 2025 كما أن للدعم السريع وجودا كبيرا في مناطق في جنوب كردفان في محليات الدبيبات و كازقيل و في مدينة الحمادي التي سيطر عليها الدعم السريع في مايو 2025 وانضمت مجموعات مسلحة قادمة من وراء الحدود للدعم السريع و تمت لقادة الدعم السريع بصلات القبيلة وهم في غالبهم مجموعات مرتزقة قادمين من مجتمعات قبلية مشابهة من النيجر و مالي و جنوب الجزائر و جنوب ليبيا و جمهورية إفريقيا الوسطي و تشاد.

التحالفات بين الجماعات المسلحة في السودان

المتحالفة مع القوات المسلحة السودانية
قوات دارفور المشتركة
جيش تحرير السودان- قطاع الشمال مالك عقار
قوات درع السودان (تحولت في ولائها من الدعم السريع للقوات المسلحة)
مجلس الصحوة الثوري
قوات الاحتياط كتيبة النسر
تيارات و مليشيات إسلامية (كتيبة البراء بن مالك / الكتيبة الإستراتيجية / القوات الخاصة / قوات أبو جبة (الحمر) / قوات شيخ مصعب و الغرباء)
قوات تحالف كردفان
المليشيات في دارفور:
قوات سيف تامة
قوات الصادق الفكي
قوات داقوجة
مسلحين البجا:
حركة تحرير شرق السودان
الحركة الوطنية
مؤتمر البجا
جماعات إقليمية قوامها الرحل (حركة تحرير الجزيرة ، قوات درع شرق السودان)
مليشيات ذات طابع إثني و محلي تدعم الجيش السوداني:
الحمر ، الميدوب ، الزغاوة ، المساليت ، المسيرية الحمر و جزء من النوبة.

المجموعات المتحالفة مع الدعم السريع
قوات العدل و المساواة جناح سليمان صندل حركة و جيش الشعبي لتحرير السودان قطاع الشمال بقيادة عبد العزيز الحلو قوات حركة تمازج (حولت ولائها من القوات المسلحة السودانية إلى الدعم السريع) حركة تحرير السودان_ المجلس الانتقالي تجمع قوات تحرير السودان الأسود الحرة –مبروك مبارك سليم شجعان كردفان **مليشيات قبلية بحتة تناصر الدعم السريع** تضم مع آخرين المسيرية و الرزيقات و الحوازمة و التعايشة و السلامات و قبائل مهاجرة عابرة للحدود و مرتزقة من النيجر و مالي و جنوب ليبيا وجنوب الجزائر وموريتانيا وافريقيا الوسطي و شرق نيجيريا و تشاد و جنوب السودان.
قوات تقف علي الحياد
قوات تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور

***المصدر:علي / تقرير مسح انتشار المليشيات في السودان 2025**

خريطة 1 : رسم توضيحي لتوزيع مناطق السيطرة العسكرية للجيش و الدعم السريع في السودان

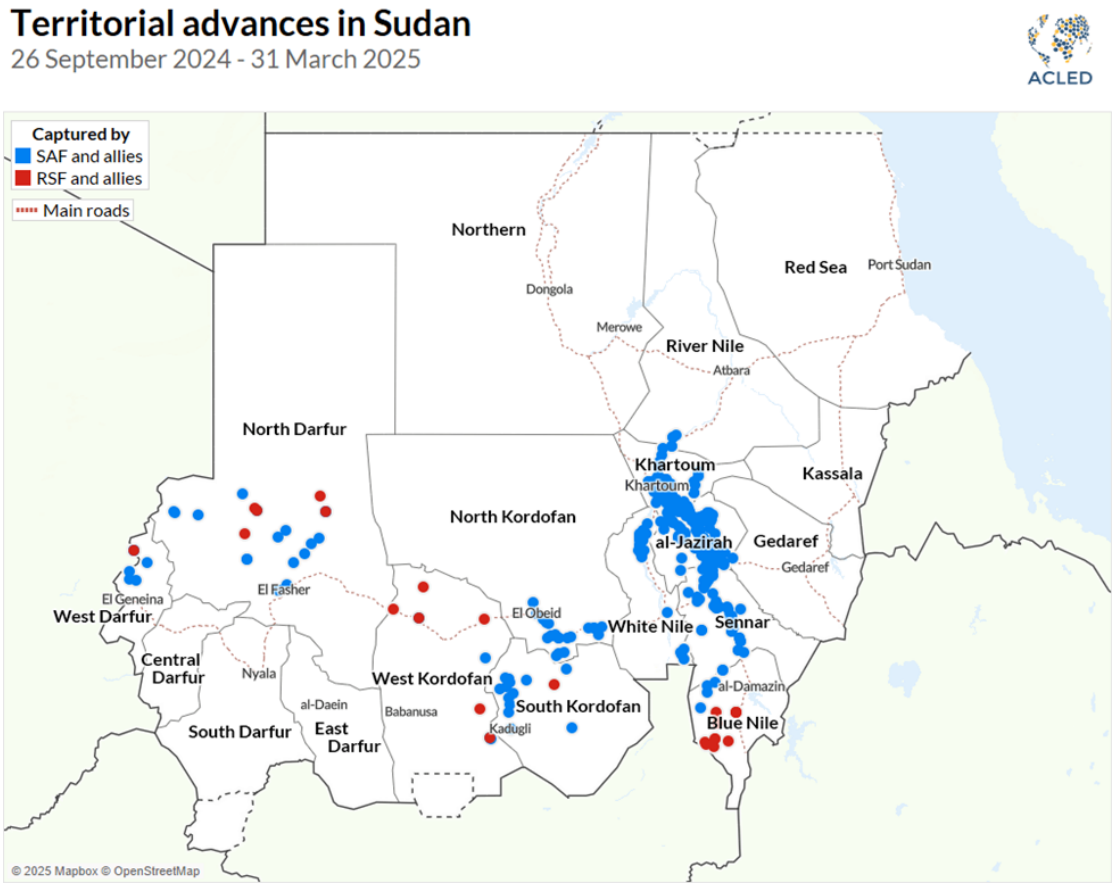

***المصدر علي 2025.سنتان من الحرب في السودان: كيف استطاع الجيش السوداني أن يحوز علي اليد العليا.**

تأثر الوضع السياسي و الأمني في السودان بشدة بصعود نجم المليشيات المسلحة، و قد تتأثر حتي دول الجوار بهذه الأوضاع ، سعى الجميع لتكوين حركات مسلحة و حازوها دون إدراك كافي بعواقب الامور ،ونذا مما أبرز المعضلة العصية بتكوين المليشيات.

تمدد و نمو و انتشار هذه الجماعات المسلحة يهدد الأمن و السلم الأهلي بل يهدد بتحول السودان إلى وحدات أصغر و دويلات وإمارات بين الأطراف المتصارعة. لذا و في خضم الصراع الدامي بين الجيش السوداني و قوات الدعم السريع للحفاظ علي مكاسب سياسية برزت أزمة سياسية خطيرة حيث تضعضعت سلطة الدولة و تفشي العنف و عدم الأمن. و كما هو ملاحظ في دارفور حيث يسيطر الدعم السريع نمت هذه الجماعات المسلحة ومن بعد تفتت و تشظت لوحدات أصغر أكثر عنفا وعدوانية تجاه الآخر (كما هو في صراع الرزيقات و المسيرية حول القيادة و المغانم) و كذلك في شرق السودان حيث يسيطر الجيش نمت المليشيات المسلحة و دخلت في صراع مع بعضها في عدد من الولايات. و كما نرى في (حرب الكرامة) في بورسودان حيث يقود الجيش حكومة الأمر الواقع حيث يهيمن الإسلاميون (حزب المؤتمر الوطني المحلول) علي المشهد و يسعون بشدة للتخلص من الدعم السريع غير أن حلفاءهم في الجيش السوداني و القوات المشتركة لدارفور يحتدمون في الصراع للنفوذ السياسي و قسمة السلطة (اتفاقية 25% من قسمة السلطة) و هي ميزات أتاحتها اتفاقية جوبا للسلام في العام 2020 و تعد هذه الاتفاقية غير شرعية و تجاوزها الزمان ، كما أنها تحفل بالعموميات الغامضة و يعود عدم شرعيتها لغضها الطرف عن الانقلاب الذي أجهض فترة الانتقال بقيادة حكومة مدنية و بقاء الموقعين على الاتفاق في السلطة رغم فشلهم الذريع في تحقيق أهداف الاتفاقية وهي التي تتمثل في تحقيق السلام و الحكم المدني و الاندماج العسكري للقوات في الجيش، أدى هذا بحركات دارفور للتخلي عن الحياد و تكوين تحالف مع القوات المسلحة السودانية لتتقاسم السلطة بدلاً من السعي نحو السلام أو التحول المدني . و سعي قادة حركات دارفور لاستغلال اتفاقية منقرضة للحفاظ علي مناصبهم الحالية و خلق مناصب جديدة مثل نائب رئيس المجلس السيادي و مناصب عليا في الحكومة و حدثت خلافات حادة و شائكة بين القوات المسلحة السودانية و حركات تحرير دارفور في عدد من القضايا. برزت الطموحات السياسية بصورة فجة و رافق ذلك حدوث خلافات حادة داخل مكونات الإقليم و القبيلة نفسها، وهو مما قاد إلى صعود وانتشار المليشيات المسلحة في السودان خصوصاً في ولاية البحر الأحمر حيث تنافس الهدندوة والبني عامر بحدة لكسب النفوذ السياسي، أدى هذا الواقع إلى تكوين مليشيا مسلحة للبني عامر مثال تلك التي يقودها ابراهيم دنيا و الأمين داود و حدثت تصدعات داخل مكونات البجا السياسية و العسكرية مثل مؤتمر البجا القيادة الموحدة محمد أقدف و داخل تحالف ترك و جماعة شيبة ضرار. و عمت الانقسامات مكونات أخرى في البجا لتنقسم و تنشق من الناظر ترك مثل أسرة بيتاي و تبعتهم قبائل سامرار و القورهاب حيث دعي كل مكون إلى الاستقلال و انشاء عموديادتهم الخاصة ، و لنقل صراع السلطة بعيداً عن

المكونين الكبيرين المهيمنين (الهدندوة و البني عامر) عُيّن عدد من الأفراد يتبعون لعموديات أخرى في مناصب وزراء و مناصب أخرى مثل النظارات المستقلة للأمرأر و الآرتيقا ، تعكس هذه التعيينات في هذه المناصب استمرار التنافس السياسي الحاد و المساعي الجادة لإجراء توازن في السلطة ، علي سبيل المثال تعيين وزير الداخلية من قبيلة الغرياب و هي من بطون قبيلة الهدندوة و تسمية السيدة نوارة أبو محمد و هي سيدة من نظارة الاشراف لعضوية مجلس السيادة وهذا، مما يبرز هذه التحولات.

يتمثل الواقع المضطرب في أن هناك مليشيات قامت علي أساس قبلي بحت و تحت إمرة الجيش لتكون جزءًا من هذه الحرب الوحشية، إضافة إلى ذلك و بإزاء الوعود التي كان إغداقها للحصول علي التفوق السياسي و الاقتصادي سعي كلا الطرفين إلى حشد وتعبئة قبائل متنافسة تدب بينهم الخصومة في ذات الإقليم ، و تتساوى كل هذه المليشيات في أنها تفتقر لبرنامج واضح أو رؤية سياسية تخاطب الأزمة السياسية أو قضايا الإقليم المعقدة (صحيفة العرب 2024/عبد الفتاح) و نتيجة لذلك فقد ظهرت هذه المليشيات تباعاً بوصفها أداة للضغط السياسي و طريق للقادة المحليين لكسب النفوذ، و من جانب آخر يعتقد أن هدف الجيش من تبني هذه المليشيات المسلحة إخافة القوات المشتركة المتحالفة معه وهي التي تنتشر في قواعد في تلك المناطق ، ويعمل الجيش بمثابرة مع القادة المحليين لتكوين مليشيات مسلحة و خصوصاً في مناطق شرق السودان حيث تنتشر مليشيات يصل عددها إلى عشرة الف مقاتل لتوحي للقوات المشترك أنها تتمتع بدعم عسكري كافٍ حتى لا تلوح القوات المشتركة بالتمرد أو تغالي في المطالب السياسية بعد الانتصار المتوقع. علي وجه الإجمال ،فإن نمو هذه المليشيات المطرد وانتشارها يهدد السلام و الأمن و الوحدة الاستقرار في السودان.

علي صعيد أخر تمثل الصلات الوثيقة بين الجيش و الحركة الاسلامية عائق كؤود أمام كل محاولات فض النزاع و تطيل من أمد الحرب حيث رُفِضت كل المبادرات الإقليمية والدولية التي طرحت من أجل وقف الأزمة المتصاعدة و عودة النظام و الأمن في السودان.

ومسألة أخرى تجعل الثمن فادحاً من استطالة أمد الحرب و استمرارها، خاصة مع تكاثر المليشيات و انتشارها و مع هشاشة النسيج الاجتماعي فهذه الأوضاع تسمح للقادة المحليين وقادة المليشيات بالتحكم في التنوع الإثني في الإقليم المعني وتكييفه كما يشتهون ، و يعود ذلك لعجز الدولة أو عدم رغبتها في فرض السلام و حماية المواطنين و يؤدي هذا بالضرورة إلى تقسيم السودان و تحوله إلى مجاميع قبلية متناثرة.

إن تكوين المليشيات و انتشارها والدعم الذي تجده من الطرفين المتحاربين و خصوصاً من القوات المسلحة السودانية، وفتح مكاتب للقوات غير النظامية في القرى والمدن و حضورهم الفاعل بين المدنيين أدى إلى سلسلة من أحداث القتل وانتهاكات في حقوق الإنسان ونشر الفوضى والاضطرابات في شتي أنحاء السودان ، و رغم الاحتجاجات الشعبية و الاستغاثات

بسحب هذه القوات و وقف العسكرة و التجييش في بعض الأقاليم إلا أنها لم تجد أذنًا صاغية. فكان اتهام كل من الجيش السوداني و الدعم السريع و المليشيات المتحالفة بارتكاب العديد من الاعمال الوحشية الشنيعة.

ارتكبت قوات الدعم السريع و حلفائها من المليشيات فظائع مشهودة تمثلت في القتل غير القانوني بما فيه الإعدام الجماعي و ارتكبت جرائم الاغتصاب و الاستغلال الجنسي و سلب ممتلكات المواطنين بالهجوم وترويع المدنيين والاستخدام الدائم للأسلحة الثقيلة والمتفجرات بين الأحياء المأهولة بالسكان، كما أن القوات المسلحة السودانية وحلفاءها ارتكبت جريمة تعذيب المعتقلين و تشويه الأجساد و ارتكبت أعمال العنف الجنسي و الإعدامات الوحشية وقصف عشوائي علي مناطق مأهولة بالسكان وأمعنت في تدمير البنية المدنية (تقرير حقوق الإنسان 2025) ، حدثت معظم هذه الفظائع في ولايات غرب دارفور وغرب كردفان و الجزيرة و سنار. و أفاد بذلك شهود عيان و ذكرت تقارير أن المليشيات التابعة للجيش السوداني مثل كتيبة البراء بن مالك و قوات درع السودان قد ابتدرت دورة من العنف و الانتقام حيث هاجمت عدد من المواطنين يسكنون الكنابي مثل الذي حدث في كمبو طيبة في منطقة ام القرى شرق الجزيرة حيث اتهمت تلك المليشيات بتكرار الهجوم علي الكنابي وقتل 13 مواطنا منهم اطفال و اعتقلت نساء و عددا من الرجال المدنيين في يناير 2025 (تقريرحقوق الإنسان 2025) ، كما حدثت أحداث مشابهة في الدندر في ولاية سنار، والخوي في غرب كردفان و الحمادي في جنوب كردفان حيث تكررت الهجمات في كل وقت انسحبت فيه قوات الدعم السريع من إحدي المناطق التي تقع تحت سيطرتها و تقدم الجيش للدخول فيها.

ذكرت التقارير أن مئات من المواطنين لقوا حتفهم في مناطق جنوب سنار عندما هاجمهم الجيش السوداني ومليشياته بحجة التعاون مع الدعم السريع ومعاقبة الداعمين من المجتمعات المحلية للدعم السريع ، و أفاد شاهد عيان أنه في سرية تامة و في إغلاق كامل لشبكات الاتصال في المنطقة ارتكب الجيش السوداني مجازر مرعبة جنوب ولاية سنار حيث قتل المئات من المدنيين و اعتقل العشرات بعد أن اتهمهم مباشرة بالعمل والتعاون مع الدعم السريع و صنع حواضن اجتماعية للدعم السريع من قبائل تعود أصولها لدارفور ، حدث ذلك في الدندر و السوكي (أخبار آسيا 2024). و في ذات الوقت كانت هنالك حملة واسعة من الاعتقالات استهدفت نشطاء المجتمع المدني و السياسيين في ولايات الشرق و الجنوب الشرقي من البلاد خصوصاً في مدن سنجة والقضارف والفاو (أخبار آسيا 2024) ، و أفاد شهود عيان في ولاية سنار أن جيش تحرير السودان بقيادة مالك عقار قد انخرط في موجة عنف متعسف تجاه المواطنين وهددوهم وروعوهم وسرقوا ممتلكاتهم تحت التهديد باستخدام السلاح وعم ذلك العسف عددا من المناطق في مدينة سنار. كما صعدت كتيبة البراء بن مالك من هجماتها واعتقالها من النشطاء المدنيين والسياسيين كما تعدت علي منازل المواطنين.

خريطة 2 : كمبو طيبة (محلية أم القري ولاية الجزيرة)

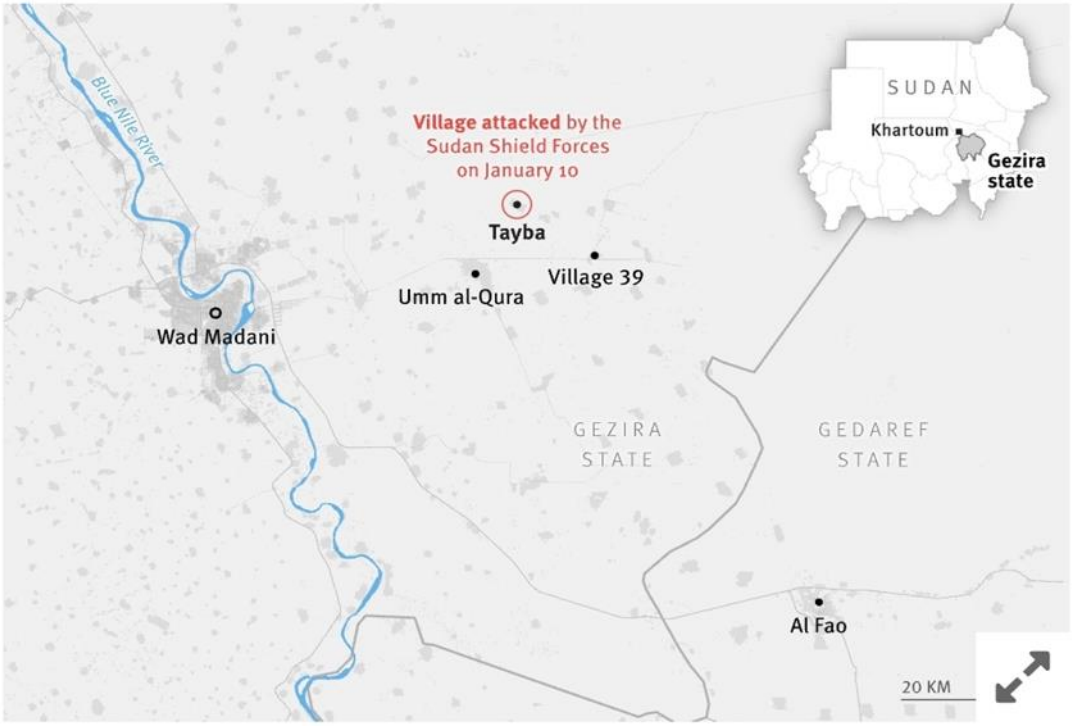

المصدر :تقرير حقوق الإنسان 2025.

النقطة الجوهرية هنا هي مخاطر الصراعات التي تقوم علي تحيزات القبيلة بين المليشيات في الدول التي تتميز بتعدد المجموعات الإثنية ، علي سبيل المثال شرق السودان (القضارف و البحر الأحمر) و الجزيرة. و قد بدت ملامح التوتر و الصراع الذي يقوم على القبلية و الأصول الاقليمية في ولاية الجزيرة عندما حدثت احتكاكات بين القوة المشتركة وقوات درع السودان ، عندما اتهمت قوات درع السودان بانتهاك حقوق سكان الكنابي الذين ترجع أصول الغالبية منهم إلى دارفور و ذلك خلال العمليات العسكرية لاستعادة ولاية الجزيرة من يد الدعم السريع ، كما برزت خلافات حول عمل هذه القوات معا وفي ميدان واحد وفي بوتقة واحدة و علي تنسيق بينها ونعني القوات المشتركة و قوات درع السودان وكتيبة البراء بن مالك ، نتيجة لذلك برزت تحالفات ذات اصطفاف قبلي بحت خصوصاً أن أفراد هذه الجماعات و قادتهم قد دُمِجوا. إضافة إلى ذلك أفاد مراقبون وشهود عيان أن الولاية قد انقسمت إلى محاور نفوذ بناء علي الانتماء القبلي لأفراد المليشيا أو سيطرتها على مناطق محددة. أُنشأت الكثير من المكاتب ونقاط التفتيش والارتكازات بناء على انتماء المليشيا القبلي، و أقامت القوات المشتركة و قوات درع السودان وهما تنتشران بكثافة في شرق و شمال الجزيرة أقاموا مناطق تجمعات لقواتهم قرب تجمعات الكنابي و المناطق التي يتركز فيها سكن الأهالي الذين ترجع أصولهم لغرب السودان بل حتى في المدن والقرى خصوصاً في مناطق وسط و غرب الجزيرة. و تحولت مدينة مدني عاصمة الولاية إلى منطقة تجمع كبري لكل المجموعات و

الوحدات المسلحة و اقامت المليشيات بها رئاسات قواتها، وأقامت قوات البراء بن مالك مكتب في ضاحية أربجي التي تقرب من مدينة الحصاحيصا.

ونظراً لتوقف عملية التحول السياسي السلمي و تفاقم الانقسامات المجتمعية واحتدام الصراع الدموي نحو النفوذ السياسي والغلبة فإن مطالب المليشيات وسقف توقعاتها سوف يرتفع فوق الحصول علي مناصب سياسية و تنفيذية ليتضمن مطالب مثل تقرير المصير أو الانفصال بأقاليمهم إذا لم تستطيع القوات المسلحة السودانية السيطرة و التحكم بهم.

من المؤكد أن المسؤلية تقع علي عاتق قيادة القوات المسلحة السودانية و علي تحالفها مع الإسلاميين (حزب المؤتمر الوطني المحلول) و الحركات المسلحة الانتهازية التي تم مُنحت امتيازات سياسية و عسكرية ومالية لتشكيل وقيادة العمل السياسي وقطع الطريق نحو التحول الديمقراطي و الحكم المدني في السودان فهم المسؤلون المباشرين عن ذلك.

بإيجاز إن ظهور ونمو و انتشار المليشيات القبلية و الإقليمية و الجماعات المسلحة الأخرى في السودان قد أثار مخاوف أمنية حقيقية و يهدد بشدة وحدة البلد بأكملها و يعصف بالاستقرار السياسي.

و يمكن تلخيص الامر إجمالاً في عدد من النقاط:

- ✓ هشاشة الدولة و الحكم غير الشرعي المتطاول وصعود نجم المليشيات و خصوصاً تلك التي تحركها دوافع أيدولوجية و قبلية قد ينتج عنه جيوش متعددة في السودان، وهذا مما يهدد شرعية وسلطة الدولة و مؤسساتها الأمنية ، كما أنه يهدد بتشظي الدولة و قد يؤدي إلى انهيار النسيج الاجتماعي برمته و تضعضع قواعد الدولة أمنياً و سياسياً.
- ✓ التجارب المكتسبة حتي الوقت الراهن تشي بأن وجود مليشيات قبلية يؤدي بالضرورة إلى ارتكاب جرائم وانتهاكات في حقوق الإنسان مثل الاغتصاب و القتل و النزوح و اللجوء ، كما أن سلوك المليشيات المشين يذكي الحنق و الخصومات و يحدث انقسامات حادة في المجتمع تهدد اللحمة الوطنية و تماسك النسيج الاجتماعي.
- ✓ في ظل وجود المليشيات العديدة و انتشارها الكثيف و اختلاف أصولها و تعدد أهدافها السياسية نجد أنه من المستحيل تكوين أجهزة أمنية مهنية و متمكنة تتحلي بروح المسؤلية في الوقت الحاضر ، و رغم ذلك فإن عملية نزع سلاح المليشيا و تسريحها و دمجها في جهاز امن الدولة يعد أمراً معقداً و تمثل تحديًا كبيرًا.
- ✓ نمو المليشيات المطرد وانتشارها الواسع في السودان بمقدوره التسبب في حدوث صراعات و عدم الاستقرار في مجمل الإقليم و نقل العدوي لدول غير مستقرة على الجوار(تشاد، جمهورية إفريقيا الوسطي ، جنوب السودان ، أرتريا ، ليبيا).

- ✓ إذا حدث تضييق علي هذه الجماعات المسلحة في الحصول علي موارد أو سلطة سياسية مرجوة فقد تندفع المليشيات نحو عرقلة جهود السلام و العمل علي إطالة أمد الحرب.

خاتمة :التخلص من أزمة المليشيات و فرص السلام في السودان: الطريق إلى الأمام:

تتخلق و تتشكل المليشيات بأيدي الأنظمة الشمولية نتيجة للصراعات الداخلية المستمرة أو لهشاشة مؤسسات الدولة ويبدو هذا جلياً في عدد من الدول علي غرار الصومال و اليمن وليبيا والعراق حيث تسبب الاضطراب السياسي في تداعي الدول أو إضعافها أو حتى تمزقها تحت نفوز المليشيات و اطماعها. في كل مثال شكلت المليشيات خطراً علي الأمن القومي و أجهضت المساعي لإقامة أنظمة مستقرة في دول لم تشهد الاستقرار. و يمثل السودان الاستثناء البين حيث نشأت المليشيات بالأساس من صنع الحكومات المركزية المتعاقبة ، و نمت المليشيات تحت حكم البشير الاستبدادي منذ إنشائها بالقانون في العام 2003 و حتى سقوطه في العام 2019 و كان إنشاؤها بغرض الدفاع عن حكمه الفاسد.

ورغم ذلك فخلال هذه الحرب المستمرة المدمرة ظلت المليشيات تتوالد وتنمو وتنتشر ، وتشير الأدلة و البراهين أن هدف المليشيات الرئيسي يتجلي في المغانم السياسية حيث تسعى كل جماعة مسلحة وراء مغانم ساسية و اقتصادية و تسعي لضمان بقاء نفوذ القوات المسلحة السودانية المكتسب خلال فترة الحرب. إلا أن النتائج قد تخالف المتوقع حيث يزيد ظهور جيوش متعددة و متنافسة في دولة ضعيفة هشة من حدة التنافس السياسي و يعرقل جهود السلام و قد يفضي إلى ارتفاع سقف المطالب لتصل إلى الاستفتاء و الانفصال من الأطراف المتحاربة أو حلفائها.

في المسرح السياسي السوداني تحولت المليشيات في أطوارها من جماعات صغيرة تساند وتدعم الجيش السوداني إلى قيادتها تمرداً ضد السلطة القائمة (علي سبيل المثال قوات الدعم السريع) و من ثم صارت مهددا أمنيا متناميا و خطرا سياسيا و تطورت المليشيات لتحوز نفوذا كبيرا بواسطة العقود و ذلك منذ مولدها في الحرب الأهلية الثانية في الثمانينات.

إن استمرار هذه الحرب واصطحاب ذلك لتطلعات في السلطة و النفوذ السياسي و المكاسب الاقتصادية أدت إلى تمدد و انتشار المليشيات في السودان و استمر حتي تاريخ اللحظة. ومنذ ظهور هذه المليشيات و انحيازها إلى القوات المسلحة السودانية أو إلى قوات الدعم السريع ارتكبت المليشيات جرائم ضد الإنسانية و تسببت في أكبر أزمة إنسانية في التاريخ المعاصر ، و تجلت رغبة المليشيات المنحازة للجيش السوداني عند دخولها معترك الصراع في السعي نحو النفوذ والسلطة لكونها مكافاة و رد جميل لدعمها الجيش السوداني في الحرب .

في خضم الضعف البائن لمؤسسات الدولة و عدم شرعية الحكومة و الثغرات الأمنية و دعم الجيش السوداني للمليشيات في حربه ضد الدعم السريع و الحركات المسلحة الأخرى في حالة حدوث تمرد أو نشوء خلافات حادة فإن الخلفيات الإثنية للمليشيات و تنوع المجتمع الذي انبثقت منه تلعب دوراً في إذكاء حدة الصراع و حالة عدم الاستقرار.

ضعف سلطة الدولة لاشك يغري بصعود نزعات سيطرة القبائل علي المناطق و تمددها ويؤدي إلى إشتعال صراعات بين أمراء الحرب حول الأرض و الثروة والسلطة و يهدد ذلك من وحدة الدولة و سلامة أراضيها.

حل ازمة المليشيات و الجماعات المسلحة بالتسريح و الدمج في جيش قومي واحد يتم عبر عملية سياسية سلمية شاملة تخاطب جذور الصراع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية لتصنع سلام دائم و تحل مشكلة المليشيات. و رغم الحاجة الماسة للدعم الدولي و الإقليمي لإيجاد الحلول اللازمة للصراعات و المليشيات فإن بإمكان السلام المستدام وحده نزع فتيل المليشيات و إشاعة الوحدة و الأمن و السلام في السودان.

المراجع:

1. أونامو،نيادرا 2024.القوات غير النظامية السياسات الداخلية و الصراع : حالة الأزمة في السودان.أوربانا ستراتيجي عدد 2024 /1/143-158.
2. كونيكا 2024 الاتجاهات الأخيرة في المليشيات الداعمة للحكومات في إفريقيا : أداة مفيدة أم خطر منتظر .المطبوعة الآسيوية في بناء السلام.عدد 12 /257278.
3. فيلباب براون 2020 مشاكل المليشيات في الصومال: الكل يريدهم رغم خطرهم. في يوم آدم . الصراع الهجين . السلام الهجين : كيف تشكل المليشيات و الجماعات المسلحة مرحلة الانتقال ما بعد الحرب. الأمم المتحدة .جامعة الأمم المتحدة.مركز بحوث السياسة.
4. المركز الإفريقي للدراسات الإستراتيجية.2021 حزب المليشيات-خطر على الأمن وعلي مهنية الجيش.واشنطن دي سي. المركز الإفريقي للدراسات الإستراتيجية.
5. تسيقا ب 2021. تشكل القوات الخاصة الإقليمية خطر علي الأمن و السلام في أثيوبيا. https://the globalobservatory.org
6. ضحية .أ.2005 الوضع الإنساني في دارفور: الصراع المسلح. https://www.ssrcaw.org/3/5/2005
7. مسح الأسلحة الخفيفة 2027 . السقوط من علي البعد للقوات غير النظامية السودانية والمليشيات الداعمة للحكومة. جنيف: مسح الأسلحة الخفيفة.
8. غلوبال ويتنس .2019 (وثائق سرية تثبت شبكات مالية تدعم أكبر مليشيا بالسودان وهي مسؤولة عن مجزرة الخرطوم./globalwitness.orgديسمبر 2019.

9. دوناري.2025. الأخبار الإنسانية :السودان: برنامج الغذاء العالمي يصل المحتاجين أوعلي شفا المجاعة.https://donare.info/en/news
10. النور2024 .السودان: كيف أنتجت الحرب طورا جديدا من المليشيا.
11. علي,أ,بيروو الطيب 2025 سنتان من الحرب في السودان: كيف استطاع الجيش السوداني تحقيق التفوق.ماديسون,ويسكونسن, الصراع المسلح بيانات الموقع و الأحداث,
12. سكاي نيوز .جماعات .اين تقف الحركات المسلحة من موقعها في الصراع.ساي نيوز العربية. الشرق الأوسط.2023/24.
13. علي،2025. صعود الجماعات المسلحة في شرق السودان.الأسباب و النتائج.مركز دراسات الجزيرة
14. عبد الفتاح،2024. هل يتحالف الجيش و القبائل و المليشيات لحكم السودان؟ . موقع إندبندت.العربية.يونيو 2025/14.
15. تقرير حقوق الإنسان، 2025.السودان: جماعة مسلحة متحالفة مع الجيش تهاجم القرى.القاء بالمسؤلية في هجمات الجزيرة . احموا المدنيين. موقع حقوق الإنسان الإلكتروني.الأخبار.2025.
16. أخبار آسيا 2024. السودان: حملة واسعة من الاعتقالات تستهدف الناشطين السياسيين و أفراد أسرهم.موقع أخبار آسيا الإلكتروني.2024.